

## بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع (إن بي إف) - نتائج الربع الأول من عام ٢٠٢٥

بنك الفجيرة الوطني يحقق أفضل صافي ربح ربع سنوي له في الربع الأول من العام ٢٠٢٥ بقيمة ٣٠٦,٨ مليون درهم، بنمو ٢٢,٢٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٤

٢٩ ابريل ٢٠٢٥: يسر بنك الفجيرة الوطني أن يعلن اليوم عن نتائجه لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥.

### أبرز النتائج:

- سجل بنك الفجيرة الوطني نمواً بنسبة ٢٢,٧٪ على أساس سنوي لينتهي فترة الثلاثة أشهر بصافي ربح قبل الضريبة قدره ٣٣٧,٢ مليون درهم مقارنة بمبلغ ٢٧٤,٨ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. علاوة على ذلك، حقق بنك الفجيرة الوطني أفضل صافي ربح بعد الضريبة له على الإطلاق للربع الأول بلغ ٣٠٦,٨ مليون درهم مقارنة بمبلغ ٢٥١,١ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤ مع رسوم ضريبة الشركات بلغ ٣٠,٤ مليون درهم. وتدل هذه النتائج على مدى تركيز البنك المستمر على نمو الأعمال الانتقائية عالية الجودة، والإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات في بيئة يشوبها النقاش حول الركود والتضخم الناشيء عن التأثيرات الجمركية العالمية. وعلاوة على ذلك، ساهم استمرار الإدارة المتحفظة للتكاليف وتكلفة المخاطر في إحراز هذه المجموعة القوية من النتائج.
- بفضل التحسن في الاستثمارات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والبالغ قيمته ٢٥ مليون درهم، فقد بلغ إجمالي الدخل الشامل للفترة المالية لبنك الفجيرة الوطني ٣٣١,٨ مليون درهم، بزيادة قدرها ٣٩٪ مقارنة بمبلغ ٢٣٨,٨ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.
- بدعم من زيادة الإيرادات الناتجة من نمو الميزانية العمومية واستمرار انضباط التكلفة، حقق بنك الفجيرة الوطني ربحاً تشغيلياً بلغ ٥٠٢,٥ مليون درهم لفترة الثلاثة أشهر، بزيادة قدرها ١٤,٦٪ مقارنة بمبلغ ٤٣٨,٥ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.
- بلغت الأرباح التشغيلية ٦٧٥,٥ مليون درهم وبارتفاع قدره ١٠٪ مقارنة بمبلغ ٦١٤ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، ما يعكس التركيز المعزز على نمو قطاع الأعمال الرئيسي، والإدارة الاستباقية للموجودات والمطلوبات ونهج البنك الراسخ والقائم على التركيز على العملاء. كما تتضمن التعليقات الرئيسية ما يلي:
- ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمارات الإسلامية بنسبة ١,٤٪ لتصل ٤٥٤,٦ مليون درهم مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

- نمو صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى بنسبة ٣١,٦٪ لتصل ١٥٧,٥ مليون درهم مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.
- شهدت إيرادات صرف العملات الأجنبية والمشتقات نمواً قوياً بنسبة ٣٥,٤٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، لتصل ٦١ مليون درهم لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥.
- انخفضت المصروفات التشغيلية بنسبة ١,٥٪، مما يعكس التركيز الاستراتيجي لبنك الفجيرة الوطني على الكفاءة والتميز والاستثمار في التحول الرقمي. حيث يجري تنفيذ ذلك من خلال تحقيق توازن جيد بين الاستثمارات في أعماله وأنظمتها وبنيتها التحتية وكوادره البشرية لتقديم خدمة عملاء استثنائية وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية بما يتماشى مع متطلبات السوق المتغيرة. عملت هذه المقاييس على تحسين نسبة التكلفة إلى الإيرادات لبنك الفجيرة الوطني لتصل ٢٥,٦٪ مقارنة بنسبة ٢٨,٦٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤، مما أتاح لنا البقاء في متوسط معدل القطاع المصرفي.
- حافظ بنك الفجيرة الوطني على سياسته الرشيدة والاقرار بشفافية عن الحسابات المتعثرة. حيث سجل بنك الفجيرة الوطني صافي مخصصات الانخفاض في القيمة بمبلغ ١٦٥,٣ مليون درهم لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ مقارنة بمبلغ ١٦٣,٧ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤. كما تحسنت جودة الموجودات التي تم قياسها من خلال مزيج المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) إلى ٩,٨٪ مقارنة بنسبة ١٠,٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وتحسنت نسبة القروض المتعثرة لتصل ٤,٩٪ مقارنة بنسبة ٥,١٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وتحسنت نسبة إجمالي مخصصات التغطية لتصل ١٢٢,٧٪ مقارنة بنسبة ١١٩,٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ٥,٩٪ ليصل إلى مستوى قياسي بلغ ٦٤,٥ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٦٠,٩ مليار درهم بنهاية عام ٢٠٢٤، وبزيادة قدرها ٢١,٦٪ عن ٣١ مارس ٢٠٢٤.
- ارتفعت القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي بنسبة ٥,٦٪ لتصل إلى ٣٤,٢ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٣٢,٤ مليار درهم في نهاية عام ٢٠٢٤، وبزيادة قدرها ١٩,٩٪ عن ٣١ مارس ٢٠٢٤.
- ارتفعت الاستثمارات والأدوات الإسلامية بنسبة ٧,٩٪ لتصل ١٠,٢ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٩,٤ مليار درهم بنهاية عام ٢٠٢٤، وبزيادة قدرها ٢٠,٧٪ عن ٣١ مارس ٢٠٢٤، مما أدى إلى تحسين جزء من السيولة وتوجيهها نحو محفظة استثمارية عالية الجودة لتعزيز القيمة والعائد.
- ارتفعت ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء بنسبة ٤٪ لتصل ٤٧,٦ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٤٥,٨ مليار درهم في نهاية عام ٢٠٢٤، وبزيادة قدرها ٢٠,٤٪ عن ٣١ مارس ٢٠٢٤. واستقرت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير عند ٤١,١٪ من إجمالي ودائع العملاء، مما أدى إلى توازن تأثير منتجات الودائع ذات المدة المحددة.

- حافظ البنك على نسبة سيولة قوية مع نسب الإقراض الى الموارد المستقرة عند ٦٧,٤٪ (٢٠٢٤: ٦٧,٣٪) وتم الاحتفاظ بنسبة الموجودات السائلة المؤهلة عند ٢٨,٧٪ (٢٠٢٤: ٢٩,٩٪)، وهذا يفوق بكثير الحد الأدنى لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- استقرت نسبة كفاية رأس المال عند ١٦,٣٪ (نسبة الشق الأول ١٥,٢٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة ١٥,٢٪) مقارنة بنسبة ١٦,٦٪ (نسبة الشق الأول ١٥,٥٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة ١٥,٥٪) في نهاية عام ٢٠٢٤، متجاوزاً بذلك المتطلبات التنظيمية مع ضمان أساس مالي قوي.
- تحسنت نسبة العائد على متوسط الموجودات لتصل ٢٪، مرتفعة عن ١,٩٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.
- تحسنت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية لتصل ١٨٪، مرتفعة عن ١٥,٣٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

#### تعليقاً على النتائج، قالت د. رجاء عيسى القرقي، نائب رئيس مجلس الإدارة:

"شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٥ انطلاقة متميزة للعام من خلال الأداء القوي الذي يوفر لنا أساساً مالياً متيناً يمكننا من بناء مستقبل مستدام، حيث نعمل على تمكين استراتيجيتنا المتجددة وإعطاء الأولوية لتحقيق ركائزنا الاستراتيجية الأربعة والمتمثلة في الكوادر البشرية أولاً ثم التركيز على العملاء والكفاءة، والتميز، والحوكمة والامتثال.

وبفضل الأساس القوي، والجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة لتعزيز منظومة ريادة الأعمال التي تتميز بالمرونة والحيوية، إلى جانب وضع معيار ذهبي للشركات الصغيرة والمتوسطة، والمبادرات الحكومية التي تسعى إلى بناء نظام مالي أكثر مرونة من خلال التركيز على التوطين باعتباره أولوية استراتيجية تجسداً لرؤية القيادة الرشيدة، فضلاً عن احتياطات السيولة القوية، والعلاقات التجارية المتينة، فإن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة يتمتع بالجاهزية لمواجهة حالة عدم اليقين الحالية بثقة، في ظل التوقعات بتحقيق نمو نسبته ٤,٧٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنة بالنمو المسجل في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٣,٩٪.

إن تسجيل البنك لهذا الأداء القوي جاء مدعوماً بالميزانية العمومية التي تتميز بالتنوع الإيجابي، وكفاية رأس المال والسيولة القوية، وتحسن جودة الموجودات بشكل عام، وتوطيد العلاقات مع العملاء، إلى جانب الأداء الجيد في قطاعات الأعمال الرئيسية، وتطوير منصة تشغيلية رقمية متطورة. لذا، فإننا نتطلع إلى المستقبل وكلنا ثقة في تحقيق القيمة المنشودة، والدفع بعجلة النمو بما يتماشى مع تطلعات دولة الإمارات العربية المتحدة".

[انتهى]

## نبذة عن بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع:

تأسس بنك الفجيرة الوطني عام ١٩٨٢، ويقدم البنك خدمات مصرفية كاملة للشركات وخبرات متميزة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية والخزينة والتمويل التجاري، فضلاً عن توسيع مجموعة خيارات الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبفضل خبرات البنك ومعرفته العميقة بسوق الأعمال في إمارة الفجيرة ودولة الإمارات العربية المتحدة، فإن البنك يحظى بمكانة مرموقة لبناء علاقات دائمة مع عملائه ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم وتحقيق أهداف مشاريعهم.

ويضم مساهمو بنك الفجيرة الوطني الرئيسيين كلاً من حكومة الفجيرة وشركة عيسى صالح القرق ذ.م.م. ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. وحصل البنك على تصنيف Baa1 / Prime-2 للودائع وعلى تصنيف A3 لتقييم مخاطر الطرف المقابل من قبل وكالة موديز، وحصل على تصنيف BBB+ / A-2 من قبل وكالة ستاندرد آند بورز، وكلاهما يحمل تصنيف مستقر. والبنك مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية تحت رمز "NBF"، ويمتلك شبكة فروع مكونة من ١٤ فرعاً في أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

قسم التسويق الاستراتيجي والاتصال المؤسسي

بريد إلكتروني: CorpComm@nbf.ae

هاتف: ٨٣٥١ ٥٠٧ ٩٧١ + و ٨٥٧٦ ٥٠٧ ٩٧١ +